

الحسكة عطشى



تعاني مدينة الحسكة من أزمة مياه نتيجة توقف ضخ المياه عنها منذ أكثر من عشرين يوم من قبل الجانب التركي ما دفع الأهالي إلى البحث عن حلول بديلة منها اللجوء إلى صهاريج المياه التي تزود الأهالي بمياه غير صالحة للشرب لقاء أسعار مرتفعة. حوالي مليون مواطن يعانون اليوم من ظروف مأساوية في ظل عدم وجود أي مصدر مائي بديل وارتفاع درجات الحرارة والمخاوف من تفشي فيروس كوفيد19.

ليست المرة الأولى التي يقوم بها الاحتلال التركي بقطع المياه عن المدينة فقد تكررت تلك الجريمة لأكثر من 15 مرة منذ احتلاله مدينة رأس العين واريافها، ضمن عملية (نبع السلام) التي أطلقها في تشرين الأول/أكتوبر 2019. ورغم ذلك لم نشهد أي تحرك دولي لوضع حد لتلك الممارسات الإجرامية وخاصة في هذا الوقت العصيب الذي يمر به العالم أجمع نتيجة تفشي فيروس كوفيد19.

ضمن اتفاقية جنيف لعام 1949 وفي البروتوكولات الإضافية لعام 1977 نصت المادة 14 من البروتوكول الثاني على حظر "مهاجمة أو تدمير أو نقل أو تعطيل الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة ومثالها المواد الغذائية والمناطق الزراعية التي تنتجها والمحاصيل والماشية ومرافق مياه الشرب وشبكاتهما وأشغال الري."



INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

بدوره يضمن العهد الدولي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1976) الحق في المياه، أي حق كل شخص في أن يحصل على مياه كافية وآمنة ومقبولة ويمكن الوصول إليها ... ويشتمل هذا الحق على حظر التهديد للأمن الجسدي للشخص أثناء وصوله إلى المرافق والخدمات المائية.

كما تنص المادة 29 من اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997 حول استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية على أن "تتمتع المجاري المائية الدولية، والإنشاءات والمرافق والأشغال الهندسية الأخرى المتصلة بها، بالحماية التي تمنحها مبادئ القانون الدولي وقواعده الواجبة التطبيق في النزاع المسلح الدولي وغير الدولي."...

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يدين بأشد العبارات جريمة قطع المياه عن نحو مليون مدني في مدينة الحسكة، ويحمل الاحتلال التركي كافة المسؤولية عن حياة هؤلاء وخاصة في الوقت الذي يُعد فيه الماء هو أهم وسيلة للوقاية من كوفيد19. ويؤكد أن استخدام المياه كسلاح ضد المدنيين ليس انتهاك للقوانين والمواثيق الدولية فحسب بل هو جريمة حرب وعقاب جماعي للمدنيين واستخدامهم كورقة ضغط في الأمور السياسية.

يُطالب المجلس الدولي السلطات التركية بإعادة ضخ المياه إلى الحسكة والتوقف عن استخدام الموارد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة وتحييد محطة مياه "علوك" من الصراعات السياسية والعسكرية وإخضاع إدارتها إلى فريق مدني مختص ومستقل، وذلك بإشراف ورقابة دولية وكف يد الاحتلال التركي عن استخدامها كورقة ابتزاز ويناشد المجلس المجتمع الدولي والهيئات المعنية في الأمم المتحدة بالتحرك الفوري لمعالجة تلك القضية الإنسانية وضمان عدم تكرارها.

ويأمل المجلس الدولي من المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي التحقيق بتلك الجريمة الإنسانية والإضاءة عليها في حوار التفاعلي ضمن أعمال الدورة الـ 45 لمجلس حقوق الإنسان ووضع آلية واضحة وسريعة لإنقاذ مليون إنسان تحتاجون إلى المياه. وضمان أن يستفيد جميع سكان منطقة شمال شرق سوريا من الموارد المائية بشكل عادل ودون أن تمييز من أي نوع كان.

جنيف 2020/08/22